الطويلة لدولة اسرائيل في الضفة الغربية، وخاصة في كل ما يتعلق بشؤون الاراضـــي .

٢ـ ان بامكان سكان الضفة الغربية التوجه الى المحكمة العليا وطلب تدخلها في ما يتعلق بقرارات الحكم العسكرى (والادارة المدنية) الخاصة بمصـادرة اراضيهـــم .

ومع ان الامر يتعلق بموسسة لها احترامها وتجرى فيها مداولات يفترض أن تكون عادلة ومتكافئة بقدر الامكان، الا ان محكمة العدل العليا ترفض استقبال من يتوجهون اليها اذا لم يكونوا قد توجهوا أولا الى لجنة الاعتراض. وحتى عندما لا تبقى هناك مساعدة قانونية بديلة، فان محكمة العدل العليا لا تبادر الى التدخل ـ وبالتاكيد ليس لتعديل والغاء قرارات المصادرة ـ الا في حالات نادرة، وذلك عندما تكون عدم شرعية هذه الاوامر والقرارات بارزة للعيان. ويكفي أن نذكر هنا انه من بين الحالات الكثيرة التي طلب فيها سكان الضفة الغربية تدخل محكمة العدل العليا والغاء أوامر المصادرة (سواء تعلق الامر بالاعلان أو بالاستملاك وما الى ذلك) فانه في قضية واحدة فقط وجدت محكمة العدل العليا من المناسب التدخل والاعلان عن اعتبار امر المصادرة باطلا، وهذه القضية هي قضية "الون موريه".

وفي ختام هذا البحث نقول ان محكمة العدل العليا ما تزال قادرة على أن تكون احيانا بابا للمساعدة والانقاذ بالنسبة لسكان الضفة المتضررين من قرارات الحكم العسكرى (والادارة المدنية) بمصـادرة اراضيهم، الا انه لا ينبغي التوجه اليها بآمال كبيرة في القلب، وذلك لان خيبة الامل قد تكون وفقا لذلك.

ويجب الا ننسى ان قضاة محكمة العدل العليا هم في نهاية الامر من البشر، كما انهم جزء من الشعب الاسرائيلي، وان آراءهم السياسية تنقسم وفقا لمجموعة الاراء السياسية في اسرائيل في ما يتعلق بمركز الضفة الغربيـــة.

ى ـ واخيرا، فان الكمية الهائلة من الاراضي التي تقع تحت سيطرة اسرائيل بصورة مباشرة او غير مباشرة والتي تبلغ كما سبق أن ذكرنا حوالي ٠٥٢/٠ من مساحة الضفة الغربية انما توكد نوايا اسرائيل في الاحتفاظ بالضفة الغربية وتوكد ما قلناه وهو ان الهدف الاساسي بالنسبة لها هو السيطرة على الارض وبناء المزيد من المستوطنات اليهودية على حساب مصلحة ورفاهية السكان المحتلين . وقد راينا في السنوات الاخيرة استعمال طريقة جديدة للاستيلاء على الارض وهي شراء الاراضي من قبل شركات